جامعة حماة **التمويل الزراعي (عملي)**

كلية الزراعة **الجلسة العملية : 5**

السنة الرابعة (اقتصاد زراعي)

طرائق تحسين نظام التمويل الزراعي

يعتمد تحسين نظام التمويل الزراعي بشكل أساسي على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كل بلد، لكن هذا لا يمنع من أن لا نحدد العوامل الأساسية التي تؤثر في هذا النظام في مختلف الأنظمة والدول، وأهم هذه العوامل هي الأسعار الزراعية والفوائد، وذلك انطلاقاً من أمور أساسية وقواعد موضوعية سنبحثها بشيء من التفصيل فيما يأتي، ونرى أن المحلل المالي أو المدير المالي في المنشآت الزراعية أو غيرها يجب أن يكون على مستوى كبيرة من الخبرة والدراية في المحاسبة.

أولاً – التحليل المالي

للتحليل المالي علاقة وطيدة بالتخطيط المالي ولا يستطيع المدير المالي أن يضع الخطة المالية للمشروع دون التعرف على إمكانياته المالية، ويعد التحليل المالي هو الوسيلة المستخدمة لذلك، وباستخدام أدوات التحليل المالي يستطيع المحلل اكتشاف نقاط الضعف والقوة في المركز المالي للمشروع التي من أهمها قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، وذلك من خلال دراستها ومقارنتها بميزانيات سابقة لعدة سنوات مالية بحيث يتمكن المحلل المالي من إظهار نواحي الضعف أو القوة فيما يتعلق بالسيولة والربحية والتناسب بين الملكية والمديونية، ومن أهم أساليب التحليل المالي وأكثرها شيوعاً :

1- الدراسة المقارِنة للقوائم المالية

من أهمها قائمة مصار الأموال واستخدامها التي تظهر بشكل مختصر تدفق الأموال في المشروع فتسجل التغيرات التي طرأت على أصوله وخصومه استناداً إلى ميزانيات عمومية مقارنة.

2- النسب المئوية

تعد من الأدوات المفيدة جداً في التحليل المالي إذا استخدمت بدقة وفسرت نتائجها بعناية، وذلك لأنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات.

وأهم هذه النسب:

أ- نسبة التداول

تحسب على الشكل الآتي :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويجب ألا تقل هذه النسبة عن (2.5 : 1) أو (2 : 1)

الأصول المتداولة: هي التي تتحول من وضع إلى آخر خلال دورة الأعمال (إنتاج – بيع – تحصيل) وتنتهي بسهولة إلى نقدية، ومن أبرزها الحسابات المدينة، وأوراق القبض، والبضائع الجاهزة التي تحت التشغيل، والمواد الأولية، والأوراق المالية القابلة للبيع، والمدفوعات المقدمة عن البضائع، بالإضافة للنقدية في الصندوق والمصرف.

الخصوم المتداولة: تضم الخصوم التي تستحق السداد خلال عام، وتنجم عن العمليات العادية للمشروع ومنها أوراق الدفع للمصارف، وأوراق الدفع والحسابات الدائنة، والقروض، والضرائب، والأرباح غير الموزعة.

ب- نسبة السيولة

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{البضاعة} + \text{المدفوعات المقدمة})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

والنسبة المعيارية هي (1 : 1)

وكلما زادت هذه النسبة زادت قدرة المشروع على سداد التزاماته.

$$\text{ج-} \quad \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{صافي حق الملكية}}$$

حيث تتأثر هذه النسبة بمواسم الإنتاج أو البيع للمحاصيل

ويحسب صافي حق الملكية من المعادلة الآتية :

صافي حق الملكية = الأصول – الخصوم

مجموع الخصوم

د – ــــــــــــــــــــــــــــــ

صافي حق الملكية

ويفضل أن لا تزيد هذه النسبة عن (1 : 1) لكي لا يصبح للدائنين نصيب أكبر من المشروع مما يحد من قدرة إدارته على التصرف ويوقعه تحت وطأة الفوائد الكبيرة.

مجموع الخصوم: تشمل رأس المال على مختلف أشكاله ومساهماته والاحتياطات والاستهلاكات والقروض والمصارف الدائنة والدائنين والموردين وأوراق الدفع وجميع الحسابات الدائنة الأخرى.

الأصول الثابتة

هـ – ــــــــــــــــــــــــــــــ

صافي حق الملكية

يُستحسن أن تتراوح هذه النسبة (0.65 – 0.75 : 1)

ويُنصح باستئجار الأراضي في المرحلة الأولى من حياة المشروع حتى تستقيم أموره .

الأصول الثابتة: هي التي لا تتحول إلى نقدية بسهولة وسرعة، وتضم الأراضي والمباني والعدد والآلات والأثاث ووسائل النقل والتحسينات الرأسمالية والحيوانات ....

تكاليف البضاعة المباعة

و – معدل دوران البضاعة = ــــــــــــــــــــــــــــــ

متوسط المخزون منها

وذلك أن المخزون السلعي يشكل جزءاً لا يستهان به من رأس المال العامل، فعلى المحلل أن يأخذ هذا الأمر بالاعتبار لأنه إذا زاد المخزون السلعي وانخفضت أسعاره فإن ذلك سيؤثر على رأس المال العامل ويقدر المحلل ذلك بمقارنة هذه النسبة مع السنوات السابقة.

ز- نسبة متوسط التحصيل

$$\text{متوسط التحصيل} = \frac{\text{صافي أوراق القبض}}{\text{صافي المبيعات الآجلة في اليوم}}$$

ويحسب صافي المبيعات الآجلة في اليوم من العلاقة الآتية :

$$\text{صافي المبيعات الآجلة في اليوم} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة في السنة}}{365}$$

ويستفاد من هذه النسبة من خلال مقارنتها لعدة سنوات لمعرفة أسباب الزيادة أو الانخفاض .

$$\text{ح} - \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المنشأة وزادت قدرتها على التمويل الذاتي .

السياسات المالية

هي مجموعة من القواعد التي تضعها الإدارة العليا لتوجيه تفكير وسلوك المسؤولين عن التنفيذ في إطار الأهداف العامة للمشروع التي يجب أن يضعها المحلل المالي نصب عينيه وأهمها:

1) **سياسة استئجار الأصول أو شرائها:** من خلال معرفة مزايا ومساوئ الإيجار .
2) **سياسة استهلاك الأصول:** من حيث كون الاستهلاك مصدراً للأموال، وضرورة احتساب الاستهلاك بغية المحافظة على رأس المال، وتحديد تكاليف الإنتاج، وقياس الربح، وطرائق احتساب الاستهلاك.

3) **سياسة الائتمان والتحصيل:** من حيث عدم الإفراط في البيع الآجل وإن كان يحقق إيراداً، كذلك الأنظمة والقوانين التي يجب اتباعها في ميدان الإقراض والاقتراض .

4) **سياسة المخزون السلعي:** ذلك أن الحاصلات الزراعية تُنتتج في موسم معين وتُطلب على مدار العام وبالتالي ما هي أهمية هذا الإجراء ووظيفته وفاعلية الرقابة عليه، بالإضافة إلى تحديد الكمية الاقتصادية وتحليل الاستثمار في المخزون وتقويمه بأسعار السوق أو التكلفة أو أقل السعرين.

المصدر والمرجع

– العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان (1996) – التمويل الزراعي . قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، 191 صفحة . (اقتباس ص 75 – ص 79)